الأمم المتحدة

A/HRC/16/78

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

حققت سيراليون تقدماً في بناء قدراتها في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أدى سن بعض القوانين الرئيسية في مجالي حقوق المرأة وحقوق الطفل إلى تحسين الإطار القانوني لحماية حقوق الفئات الضعيفة. ومع ذلك، ثمة عادات وتقاليد تكرس ممارسات ضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتمييز ضد المرأة.

ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة للغاية. وأدى النقص في الموارد المالية والقدرات إلى تقييد قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بمهامها، مما أثر سلباً على إقامة العدل، وفتح المجال للإفلات من العقاب. وقد تأخرت عملية مراجعة الدستور ولم تنفذ التوصيات الحاسمة التي أصدرتها لجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك التوصيات بإلغاء عقوبة الإعدام وتعديل الأحكام القانونية التمييزية. وتأثر برنامج التعويضات بنقص الموارد المالية وبغياب الإرادة السياسية.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

وشاركت مفوضية حقوق الإنسان في سيراليون منذ عام ١٩٩٨، في بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام الموجود حالياً في سيراليون. وشارك قسم حقوق الإنسان في هذا المكتب مع الحكومة في التشجيع على سن تشريعات لحماية حقوق الإنسان وأيَّد لجنة حقوق الإنسان في سيراليون والمجتمع المدني في جهودهما الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلد. وانخرط قسم حقوق الإنسان في أنشطة التدريب والدعوة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وقام برصد متواصل لحالة حقوق الإنسان وقدم المشورة والخدمات التقنية للسلطات.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٤
ثانياً –	حالة حقوق الإنسان في سيراليون	٤-٥	٥
ثالثاً –	المساواة وعدم التمييز	٦-٥٣	٥
	ألف- الحقوق المدنية والسياسية	١٠-٣٤	٦
	باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٥-٤٣	١٢
	جيم- التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان	٤٤-٤٧	١٥
	دال – آليات العدالة الانتقالية	٤٨-٥٣	١٦
رابعاً –	أنشطة قسم حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان	٥٤-٥٨	١٨
	ألف- رصد حقوق الإنسان	٥٥	١٨
	باء – بناء القدرات والمساعدة التقنية	٥٦	١٨
	جيم- الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية ووكالات الأمم المتحدة	٥٧-٥٨	١٩
خامساً –	التحديات	٥٩-٦١	١٩
سادساً –	التوصيات	٦٢-٦٣	٢٠

أولاً – مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ الذي يطلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة. وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد فسرت القرار ١٠٢/٢ في البداية على أنه امتداد للتقارير السابقة للجنة حقوق الإنسان، وأنه يعني تقديم تقارير سنوية. وحتى وقت قريب، كان يُظن أن هذا التفسير حظي بموافقة ضمنية للدول الأعضاء. بيد أن اعتراضاً سُجل في عام ٢٠١٠ في سياق تقرير آخر أشار أيضاً إلى القرار ١٠٢/٢ كأساس لتقديم التقارير السنوية. ولذلك، استعرضت المفوضية القرار المذكور، وخلصت إلى أن مجلس حقوق الإنسان سعى إلى ملء الفجوة التقنية من خلال ضمان تمديد مدة التقارير التي اعتبرت مقدمة إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان سنة واحدة ونقلها إلى الدورة الموضوعية اللاحقة لمجلس حقوق الإنسان. ومع انتهاء هذه الفترة الانتقالية وتسجيل اعتراض على التفسير الأولي لدورات الإبلاغ السنوية، فإن على مجلس حقوق الإنسان أن يطرح قراراً أو مقرراً جديداً بشأن هذه المسألة، إذا ما رغب في استمرار هذه التقارير.

٢- وفي عام ٢٠١٠، واصل قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مشاركته في إعمال الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من قرار مجلس الأمن ١٨٢٩(٢٠٠٨) وما شهدته من توسعة فيما بعد بموجب القرار ١٨٨٦(٢٠٠٩) والقرار ١٩٤١(٢٠١٠) الذي مدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتشدد الولاية على دور المكتب في توفير المساعدة للحكومة في جهودها من أجل تعزيز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك، وبالتحديد، دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٣- وقد تحسنت حالة حقوق الإنسان في سيراليون منذ أن اعتمدت لجنة حقوق الإنسان القرارات الأصلية. وقد كانت الانتخابات الوطنية في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، وانتخاب الحكومات المحلية في عام ٢٠٠٤ سلمية وديمقراطية، وكذا كان نقل السلطة من حكومة منتخبة إلى أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي في عام ٢٠٠٤، ويجري الآن تنفيذ بعض التوصيات الواردة فيه. ويُنفذ إصلاح شامل للمؤسسات الأمنية الوطنية، مثل شرطة سيراليون والقوات المسلحة ومكتب الأمن القومي، كما يجري إنشاء مؤسسات ديمقراطية مثل اللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون ولجنة مكافحة الفساد. وبينما تشهد سيراليون توجهاً ثابتاً نحو احترام الحقوق المدنية والسياسية، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة، وسوف يستمر قسم حقوق الإنسان في تقديم الدعم لمؤسسات الدولة ولجميع الجهات المعنية للتغلب على هذه التحديات.

ثانياً – حالة حقوق الإنسان في سيراليون

٤- أُحرز تقدم في مجال النهوض بتشريعات حقوق الإنسان المتعلقة بالإعاقة وحرية الإعلام. وأثناء كتابة هذا التقرير، بلغت عملية سن مشروع قانون يتعلق بالإعاقة وآخر يتعلق بحرية الإعلام مراحل متقدمة في البرلمان. وحدثت أيضاً تطورات إيجابية فيما يتعلق بوضع السياسات، إذ وضعت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل خطة وطنية جنسانية استراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأطلق الرئيس خطة عمل وطنية تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥(٢٠٠٠) و١٨٢٠(٢٠٠٨). وتهدف الخطة الوطنية الجنسانية الاستراتيجية إلى تمكين المرأة في جميع الميادين، بما في ذلك القطاعات التعليمية والاقتصادية والسياسية فيما تركز خطة العمل الوطنية على مشاركة النساء وحمايتهن وتعزيز دورهن في جميع المجالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وقد بدأت المناقشات بالفعل بين لجنة حقوق الإنسان في سيراليون والمجتمع المدني ووزارة العدل لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

٥- ومع ذلك، لم يلق التقرير الذي قدمته لجنة الإصلاح الدستوري في عام ٢٠٠٨ أي اهتمام من جانب الحكومة، ولم يُحرَز أي تقدم فيما يتعلق بمراجعة الدستور، وهي مراجعة كانت من بين التوصيات الرئيسية للجنة الحقيقة والمصالحة.

ثالثاً – المساواة وعدم التمييز

٦- شجعت بعض أحكام الدستور التي تتعلق بالمرأة، بما في ذلك القسم ٢٧(٤)(د) و(هـ)، الممارسات التمييزية فيما يتعلق بالتبني والزواج والطلاق والدفن وأيلولة الممتلكات في حالة الوفاة وغير ذلك من شؤون قانون الأحوال الشخصية، وأدت بالتالي إلى إعاقة تنفيذ المبدأ العام لعدم التمييز، وإلى تعثر تنفيذ ثلاثة قوانين "جنسانية" صدرت في عام ٢٠٠٧ في محاولة لتعزيز المساواة في الحقوق في مجالات الملكية الزواج والتبني والطلاق.

٧- وبالمثل، ما زال اللبنانيون والقوقازيون المولودون في سيراليون يُدون قلقهم إزاء حرمانهم من جنسية سيراليون لأن القسم ٢(ب) من قانون الجنسية السيراليوني (١٩٧٣) ينص على أن جنسية سيراليون لا تُمنح إلا للشخص الذي يكون والده "من أصل أفريقي زنجي" وحصل على جنسية سيراليون بالولادة أو التجنس. وقد صدقت سيراليون على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٨- وعلى الرغم من تصديق سيراليون على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للتمييز وعدم المساواة. ومما يفاقم هذا التنميط الاجتماعي اعتبارُهم في أغلب الأحيان من المتسولين ومستحقي الشفقة، وليس من أصحاب الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية على قدم المساواة مع غيرهم. وفي محاولة لمعالجة هذا الوضع، ينص قانون الإعاقة، الذي بلغ المراحل النهائية تمهيداً لسنه في البرلمان، على تحسينات

أساسية فيما يتعلق برعاية المعوقين، بما في ذلك حرية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم والرعاية الصحية، وتجريم الممارسات التمييزية ضدهم.

٩- وتشكل النساء ٥١ في المائة من السكان، لكن تمثيلهن غير كاف في الحكومة (امرأتان في منصب وزير وأربع نساء في منصب نائب وزير). ويضم البرلمان ١٧ امرأة من أصل ١٢٤ عضواً، أي أقل من نسبة الثلاثين في المائة التي أوصت بها لجنة الحقيقة والمصالحة. وتزيد الممارسات التقليدية الوضع سوءاً لأنها تمنع المرأة من أن تكون رئيسة عليا للمراكز القبيلة في المقاطعة الشمالية بأكملها وفي منطقة كونو في الشرق. ومع ذلك، شاركت مرشحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لأول مرة في انتخابات هذه المراكز بعد أن قضت المحكمة العليا بضرورة قبول ترشيحها. وفي تطور إيجابي آخر، فازت امرأة في الانتخابات الفرعية لمجلس الرئاسة في مقاطعة كونو، وأصبحت أول امرأة ترأس مجلس مقاطعة في البلد.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١- الحق في الحياة والسلامة البدنية

١٠- تقيدت سيراليون بالوقف الاختياري الفعلي لعقوبة الإعدام الذي ظل سارياً طوال السنوات العشر الأخيرة. ومع ذلك، فإن الوقف الاختياري وضع حداً لتنفيذ أحكام الإعدام لكنه لم يوقف إصدارها، على الرغم من توصية لجنة الحقيقة والمصالحة بمحو عقوبة الإعدام من المدونات القانونية. ويوجد حالياً ما مجموعه ١٦ سجيناً محكوماً عليه بالإعدام، بينهم أربع نساء.

١١- ولا تزال ممارسات القتل الطقوسي تشكل مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالتمتع بالحق في الحياة في سيراليون، كما أن عدم إجراء تحقيقات منتظمة في هذه الجرائم وعدم مقاضاة مرتكبيها يشكلان قضية تحتاج إلى بحث. وفي كثير من هذه الحالات، يفلت الجناة من العقاب. كما تشكل ثقافة الصمت والتكتم بين سكان المجتمعات المحلية التي تحدث فيها هذه الجرائم عقبة أمام إجراء تحقيقات فعلية.

١٢- ونفذت السلطات الأمنية كذلك اعتداءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقيل في شباط/فبراير ٢٠١٠ إن قوات الأمن اعتدت على موظفي محطة بوكينيما لتوليد الطاقة. وأكدت مصادر الشرطة أن بعض الشباب التابعين لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم متورطون في الحادث. وأوصت لجنة حقوق الإنسان بأن تجري الحكومة تحقيقاً شاملاً لكن لم يحصل شيء من هذا القبيل. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، اشتكى سكان مستوطنة مجاورة لمركز بنغيما التدريبي من أن مجموعة من الجنود اعتدوا عليهم وقاموا بحرق منازلهم وهدمها.

١٣- وتعرضت شرطة العاصمة أيضاً للانتقاد بسبب الطريقة التي تتبعها لتحصيل الضرائب في فريتاون، والتي شملت مضايقة الناس الذين لا يبرزون إيصالات بدفعهم الضرائب المحلية، وبسبب قيام الشرطة بشكل عشوائي بتوقيف سيارات الأجرة وغيرها من المركبات للتحقق مما إذا كان ركابها قد دفعوا الضرائب.

١٤- ويحدد قانون تسجيل الزيجات العرفية والطلاق (٢٠٠٧) الثامنة عشرة سناً دنيا قانونية للزواج ويشترط القانون موافقة الطرفين. ويخوّل للزوجين كليهما حق الملكية، وينص على أن الهدايا أو الأموال أو المهور غير قابلة للاسترداد. وعلاوة على ذلك، يقضي قانون انتقال الإرث (٢٠٠٧) بالتوزيع المتساوي للملكية بين زوجة المتوفى وأولاده، ويجرَّم طرد الأرامل من منازلهن بعد وفاة أزواجهن. ومع ذلك، لا يزال الزواج مجالاً ينتشر فيه التمييز بين الجنسين، لا سيما في المناطق الريفية.

٢- العنف ضد المرأة والممارسات التقليدية الضارة

١٥- يمثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية مسألة ثقافية حساسة للغاية في سيراليون لأنها تعتبر بداية "طقوس العبور" من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ. وهذه الممارسة أمر محوري في العمليات التي تفضي إلى الانضمام إلى العديد من الجمعيات السرية، وتشكل مصدراً رئيسياً للعيش بالنسبة لمن يقومون بها. ولم تلق حملات التوعية الرامية إلى الحد من هذه الممارسة الترحيب من جانب مسؤولي إنفاذ القانون والسياسيين على حد سواء. ولا يوجد قانون يحرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في سيراليون، على الرغم من أن قانون الطفل (٢٠٠٧) يحظر الممارسات القاسية بحق الأطفال.

١٦- وقد أدت الحوارات الوطنية الاستشارية التي أجرتها السلطات المحلية مع ٢٦٦ شخصاً من ممارسي عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى تغيير إيجابي في مواقف هؤلاء الأشخاص في بعض المقاطعات. وبالفعل، اتصل ممارسو هذه العمليات في إحدى المقاطعات بالجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان ليطلبوا منها الذهاب للقاء الفتيات التي ستجرى لهن عمليات الختان والتأكد من أن جميعهن بلغن الثامنة عشرة. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة لا تزال واسعة النطاق وهي تُنفذ بشكل منهجي على الفتيات الصغيرات، وثمة تقارير تفيد بأن الفتيات يُجبرن على الخضوع لعملية تشويه الأعضاء التناسلية، مما يترتب عليه عواقب مختلفة، منها حالات وفاة.

١٧- وعلى الرغم من أن قانون حقوق الطفل (٢٠٠٧) يحظر الزواج المبكر، تم تسجيل حالات زواج قسري ومبكر. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أجبر والدان ابنتهما البالغة أربعة عشرة عاماً على الزواج من تاجر ألماس في مشيخة زيمي ماكبيلي، في مقاطعة بوجيهون. وبالمثل، أُجبرت فتاة عمرها ١٥ عاماً في جورو، في مقاطعة كينيما على الزواج من رجل يبلغ الخامسة والأربعين، وقد تركت المدرسة، على ما يبدو، بعد أن تلقى والداها مهر

العروس نيابة عنها. وألغيت الزيجتان بعد تدخل قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولجنة حقوق الإنسان.

١٨- واستمرت الممارسات التقليدية الضارة في إدامة عدم المساواة والتمييز ضد المرأة. وقد تدخل قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدى السلطات المحلية في الحالات التي عُرضت عليه، وتمكن من الحصول على تراجع عن القرارات التمييزية المتعلقة بالميراث والزواج القسري والزواج المبكر على أساس الإطار القانوني القائم. ومع ذلك، ما زال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يشكل أحد التحديات.

٣- الحق في الحرية وفي ظروف سجنية معقولة

١٩- استمر ضباط الشرطة في اعتقال الأشخاص والقبض عليهم بشكل تعسفي في أجزاء كثيرة من البلد. وخلال زيارات المراقبة التي قام بها قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، تبين أنه، وفي مناسبات عديدة، احتُجز المشتبه في ارتكابهم لجرائم بسيطة، لفترة تزيد عن فترة الاثنتين وسبعين ساعة المنصوص عليها في الدستور. ولوحظ أن الشرطة تقوم بعمليات اعتقال واحتجاز عشوائية خلال المظاهرات السلمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ألقي القبض على خمسين شخصاً بشكل عشوائي وتم احتجازهم بعد أن انتفض أحد المجتمعات المحلية ضد شركة تعدين في مقاطعة تونكوليلي. وقد اعتقلوا في زنزانات للشرطة تفتقر للشروط الصحية لأكثر من أسبوع دون توجيه أي تهمة لهم.

٢٠- وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، قدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام المساعدة إلى إدارة السجون في سيراليون مما مكنها من إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية وشراء الأسرة والمراتب والسيارات. ومع ذلك، لا تزال مرافق السجون تواجه مشاكل الاكتظاظ ونقص المياه والمرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي. كما تفتقر السجون إلى المرافق الترفيهية والتعليمية الملائمة، مما يجعل إعادة تأهيل المحكومين تحدياً كبيراً. فسجن باديمبا في فريتاون، على سبيل المثال، مصمم لاستقبال ٣٢٥ سجيناً، لكنه يضم، في الوقت الراهن، أكثر من ١ ٠٠٠ سجين. ومما هو إيجابي ملاحظته، ما تقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، من نقل لجميع السجينات في سجن باديمبا إلى أماكن الاحتجاز التابعة للمحكمة الخاصة لسيراليون، التي كانت في السابق لا تستقبل إلا السجناء الذين تحكم عليهم هذه المحكمة، والتي سُلمت إلى دائرة سجون سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤- الوصول إلى العدالة

٢١- أُحرز تقدم هائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القطاع القضائي من حيث تحسين الهياكل الأساسية، وتعيين المزيد من القضاة والقضاة المخصصين. وقد اكتسب نظام العدالة المزيد من الاستقلالية، وخفت حدة التدخل السياسي العلني في إقامة العدل. ويقدم الشركاء في التنمية، بما في ذلك إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم المالي لهذه العمليات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتمثل فيما يلي: يعاني النظام القضائي من نقص شديد في الموارد والموظفين، مما يؤدي إلى تأخير لا مبرر له، خصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية. فلدى سيراليون التي يبلغ عدد سكانها حوالي ستة ملايين شخص، ١٤ قاضياً، و١٥ قاضياً مخصصاً و٧ مدعين عامين.

٢٢- وظلت بعض المقاطعات (كبونتي على سبيل المثال) من دون قاض دائم لفترة طويلة. وما زالت مرتبات القضاة والقضاة المخصصين غير مغرية بما يكفي لجذب الشباب العاملين بنشاط في مجال القانون للعمل كقضاة. وقد أدى النقص في عدد المدعين العامين إلى استخدام المدعين العامين في الشرطة لتعويض النقص. بيد أن معارف المدعين العامين في الشرطة تبقى متدنية على الرغم من العديد من الدورات التدريبية التي يوفرها الشركاء الدوليون، وذلك بسبب ارتفاع وتيرة عمليات نقل الموظفين. كما يقوضُ تدني القدرات التقنية للجهات الفاعلة في مجال العدالة حمايةَ حقوق الإنسان. وخلال التحاور مع الجهاز القضائي، سُلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من التدريب في المجالات القانونية الناشئة، مثل الجرائم عبر الوطنية، فضلاً عن المجالات التي تثير القلق منذ فترة طويلة، مثل مسائل العدالة المتعلقة بالأحداث والمساواة بين الجنسين. وقد أثرت أوجه النقص هذه في كفاءة إقامة العدل وساهمت جزئياً في تراكم القضايا الجنائية والمدنية.

٢٣- والوصول إلى نظام العدالة الرسمي محدود، خصوصاً في المناطق الريفية، حيث يلجأ جزء كبير من السكان إلى محاكم سيراليون المحلية التي يبلغ عددها ٣٠٢ محكمة وإلى نظام العدالة التقليدية. وتطبق المحاكم المحلية القانون العرفي، وتعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الداخلية والحكم المحلي. ولا يوجد حالياً سوى ثلاثة مختصين في القانون العرفي مكلفين بالنظر في جميع القرارات الصادرة عن المحاكم المحلية للتأكد من سلامتها من الأخطاء في القانون أو سلامتها من إساءة تطبيق العدالة. وزادت خطورة هذا الوضع بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية، مثل النقص في عدد دور المحاكم، وسوء حالة مباني المحاكم، وعدم وجود نظام لقواعد بيانات المحاكم يضمن سهولة تتبع القضايا.

٢٤- كما أن موظفي المحاكم المحلية بحاجة ماسة للتدريب المستمر. فثمة شكوك تُثار حول استقلالية رؤساء المحاكم المحلية في البت دون تحيز في المسائل المعروضة عليهم - أو دون قيود، أو دون أي استخدام غير لائق للنفوذ، أو دون إغراءات أو ضغوط - على اعتبار أن عدم وجود الأمان الوظيفي يؤثر في عملية صنع القرار. ومن دواعي القلق أيضاً أن كبار زعماء

العشائر ورؤساء القبائل وغيرهم من الزعماء التقليديين ما زالوا يبتون في القضايا في محاكم لا تستوفي المبادئ الأساسية لاستقلالية القضاء ولا تضمن شروط المحاكمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، تميز القوانين العرفية ضد المرأة وتقوض محاولات تمكينها بشكل عام ووصولها إلى العدالة، لا سيما في المجتمعات الريفية. وثمة حاجة إلى تحديد ومعالجة مسألة تدوين القوانين التي تستخدمها المحاكم المحلية، فضلاً عن تدوين ولايتها القضائية.

٢٥- وفي مجال قضاء الأحداث، ما زالت التحديات قائمة على الرغم من سن قانون حقوق الطفل (٢٠٠٧). ولا يوجد في البلد سوى محكمة واحدة خاصة بالأحداث، مقرها في فريتاون. ولا يوجد في البلد كله سوى مرفقان للاحتجاز التحفظي ومدرسة معتمدة واحدة[(١)]. وكثيراً ما يتقاسم الأحداث زنزانات السجن مع البالغين.

٥- حرية الفكر والوجدان والدين

٢٦- وتسود درجة عالية من التسامح الديني على المستوى الوطني بين المسلمين الذين يشكلون حوالي ٥٥ في المائة من السكان، والمسيحيين. ويجتمع زعماء المسيحيين والمسلمين بانتظام باعتبارهم مجلس حوار بين الأديان وهم يستخدمون هذا المنتدى لتعزيز التسامح الديني والسلام. وعادة ما تبدأ الاجتماعات والمناسبات الرسمية بصلوات للمسلمين والمسيحيين.

٦- المدافعون عن حقوق الإنسان وحرية التعبير

٢٧- حصل عدد من الحوادث تعرض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان للترهيب والمضايقة. واستُهدف رؤساء لجان حقوق الإنسان في عدد من المقاطعات. فقد اعتقلت الشرطة رئيس إحدى هذه اللجان وهددته بالملاحقة القضائية بتهمة الخيانة بعد قيادته لمظاهرة سلمية أمام مقر إقامة الرئيس للفت انتباه الرئيس إلى العدد المتزايد من حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني في مقاطعته. ومنعت إحدى البلديات رئيس لجنة حقوق الإنسان في المقاطعة من العمل في أي وظيفة عامة في المقاطعة لأن إثارته لقضايا حقوق الإنسان باستمرار لم تكن موضع ترحيب. وأُفيد بأن أحد كبار زعماء العشائر قام بإذلال وترهيب أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لأنه قام بتحفيز السكان على رفض العمل القسري، الذي يُزعم أن ذلك الزعيم كان يفرضه على الشباب في مشيخته.

٢٨- وعادة ما يتمتع مواطنو سيراليون بالحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات. وقد أطلق الأمين العام رسمياً هيئة إذاعة سيراليون، وهي هيئة مستقلة للإذاعة والتلفزيون، في

(١) الإصلاحيات مرافق يبيت فيها الأحداث بانتظار المحاكمة. ويقضي الأحداث المدانون محكوميتهم في مدرسة معتمدة.

حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ساهم في إنشاء محطتي إذاعة جديدتين ومستقلتين في زيادة فرص الحصول على المعلومات.

٢٩- وأعاقت القيود الناجمة عن تطبيق قانون إثارة الفتنة (١٩٦٥) التمتع الكامل بحقي حرية التعبير وحرية تداول المعلومات. ويُستخدم جرم القذف وإثارة الفتنة، على نطاق واسع، لترهيب الصحافيين من خلال تقديمهم إلى المحاكمة، على الرغم من أن القضاة المخصصين كانوا في الماضي يرفضون معظم هذه القضايا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، تمت تبرئة أحد الصحافيين من ست تهم بالقذف وأصدر القاضي قراراً بدفع تعويض له، بينما ردت المحكمة، في مقاطعة أخرى، دعوى تتعلق برئيس تحرير صحيفة أوارنس تايم الذي اتُهم بارتكاب جرم إثارة الفتنة ضد رئيس البلد.

٣٠- وكانت هناك أيضاً حالات عانى فيها الصحافيون من أشكال أخرى من الترهيب. ففي أيار/مايو ٢٠١٠، زعم رئيس رابطة صحافيي سيراليون أنه تلقى تهديداً بالقتل بسبب تقرير كان قد أرسله إلى هيئة الإذاعة البريطانية عن وزير سابق للموارد البحرية كان يُحاكم على جرائم تتصل بالفساد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ألقي القبض على أربعة صحافيين في فريتاون، بناء على تعليمات من وزير الأراضي، كما يقال. وزعم الصحافيون أنهم كانوا يحققون في قضية احتيال تتعلق بالوزارة. وقد أُفرج عنهم بكفالة في وقت لاحق.

٣١- وقادت رابطة صحافيي سيراليون الدعوة إلى سن قانون لحرية تداول المعلومات. وأثناء كتابة هذا التقرير، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الذي نوقش لاحقاً في البرلمان، وهو الآن يخضع لمزيد من الدراسة في اللجنة التشريعية. وإذا اعتُمد هذا القانون، فستكون سيراليون ثاني بلد في غرب أفريقيا يعتمد قانوناً لحرية تداول المعلومات، الأمر الذي يعزز المساءلة والشفافية في أوساط الموظفين العموميين.

٧- الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات

٣٢- نمت ديمقراطية متعددة الأحزاب منذ نهاية الحرب الأهلية، واتضحت معالمها بإجراء جولتين من الانتخابات الحرة والنزيهة والموثوق بها إلى درجة كبيرة لاختيار رئيس للجمهورية واختيار أعضاء البرلمان والمجالس المحلية، وبالإقبال الكبير على التصويت. وثمة تطور يستحق الترحيب هو اعتماد سياسة اللامركزية السياسية مع انتخابات مباشرة للمجالس المحلية وممثلي الأحياء، إلى جانب اللامركزية في تقديم الخدمات العامة.

٣٣- بيد أنه حدث توتر سياسي، ولا سيما بين المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحزب المعارضة الرئيسي، أي الحزب الشعبي لسيراليون، في عدة مناسبات، ويمكن أن تسوء العلاقة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين خصوصاً مع اقتراب انتخابات العام ٢٠١٢. وظهرت هشاشة الوضع في حوادث العنف السياسي التي شهدتها انتخابات المجالس المحلية في كينيما في شباط/فبراير ٢٠١٠، والانتخابات الفرعية البرلمانية في بوجيهون في أيار/مايو ٢٠١٠.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر – أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شهدت الفترة التي سبقت الانتخابات الفرعية في مقاطعة كونو بعض الحوادث المثيرة للقلق، تخللها قيام أنصار الطرفين برمي الحجارة والفضلات البشرية على بعضهم البعض، إضافة إلى الضرب وتخريب الممتلكات. كما أُبلغ عن ترويع مزعوم للناخبين في بعض المشيخات. ورغم هذه الحوادث، كانت الانتخابات سلمية وحرة ونزيهة، على الرغم من أنها سلطت الضوء على الحاجة إلى تعزيز تثقيف الناخبين، وضمان إلغاء الأصوات الباطلة، وضمان التمتع الكامل بالحق في التصويت.

٣٤- كما حفت بانتخابات الزعامات القبلية العليا في ٢٠١٠ بعض التوترات، وأعمال عنف سبقت الانتخابات وأعقبتها وكان لها أثر سلبي على الحق في الملكية والسلامة البدنية والأمن الشخصي. واندلعت أعمال العنف في إحدى الانتخابات بعد مزاعم مفادها أن أحد أنصار أحد المرشحين كان يرشي السلطات القبلية للتأثير على تصويتهم.

باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٥- في عام ٢٠٠٩، وضعت حكومة سيراليون الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، التي سمتها "برنامج التغيير". وبينما يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية التي تمتد لأربع سنوات في تحقيق نمو اقتصادي على نطاق واسع، فإن سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن تعتبر شروطاً أساسية لا غنى عنها للحد من الفقر في هذه الاستراتيجية. واعتمدت أسرة الأمم المتحدة في سيراليون رؤية مشتركة تشمل ٢١ برنامجاً تهدف إلى دعم جدول أعمال الحكومة من أجل التغيير[٢] الذي يُنفذ حالياً.

١- الحق في العمل

٣٦- ظلت نسبة عمالة السكان ثابتة عند ٤٠ إلى ٤٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٤. ولم يستطع سوق العمل استيعاب المعروض من العمالة لأسباب عدة منها عدم الحصول على التمويل وضعف الهياكل الأساسية، ولكن أيضاً بسبب نقص المهارات الأساسية في قوة العمل الحالية، بما في ذلك النقص في التعليم العام وفي التعليم في اختصاصات محددة. وتسعى الحكومة، في الأجل القصير، إلى معالجة بطالة الشباب من خلال برامج نصف رأس المال، المعروفة باسم "النقد مقابل العمل". وفي الأجلين المتوسط والطويل، ستكون هناك حاجة لتدخلات رئيسية في مجال الاستثمار في المهارات والهياكل الأساسية ومجالات النمو كما هو مبين في جدول أعمال الحكومة من أجل التغيير. وسوف تضع لجنة الشباب والأمانة الوطنية

(٢) جدول الأعمال من أجل التغيير وثيقة استراتيجية كشفت عنها حكومة سيراليون عام ٢٠٠٧ وهي توضح المجالات التي أعطتها الأولوية اقتناعاً منها بأنها ستؤدي إلى التحول الاقتصادي وتتيح نمواً اقتصادياً واسع النطاق يشكل الوسيلة الأساسية للخروج من الفقر.

للشباب التي أُنشئت مؤخراً الإطار المؤسسي لتنسيق التدخلات ذات الصلة بالشباب ومراقبتها، وهي تدخلات تدعمها البرامج القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. ويتوقف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل لائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، على تسريع النمو والاستثمار في مجالات مثل الزراعة، وتحسين الجودة والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية، وتشجيع العمالة الريفية وإنشاء المصانع في المناطق الريفية، وتعزيز القدرة على رصد وتقييم حالة التوظيف في البلد.

٢- مستوى معيشي مناسب

٣٧- ما زال مستوى الفقر في سيراليون مرتفعاً جداً. وقد تراجع الفقر المدقع من حوالي ٧٠ في المائة، بعد الحرب، إلى حوالي ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن نسبة سوء التغذية انخفضت من ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨، ما زال التقدم نحو تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ يشكل تحدياً صعباً. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن النمو حالياً وفي المستقبل في قطاع الزراعة (زراعة الكفاف، وكذلك الزراعة التجارية)، وأن يؤدي توجيه استثمارات القطاع الخاص إلى التعدين والصناعات الزراعية إلى تحسين سبل كسب الرزق وإمكانية الحصول على المواد الغذائية.

٣٨- ومن المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٤ في المائة عام ٢٠١٠، بسبب ضعف العملة وارتفاع أسعار النفط العالمية. وزادت أسعار المواد الغذائية لأن حوالي ٤٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية في سيراليون تُوفَّر عن طريق الاستيراد. وبعد أن انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩، من المتوقع أن يرتفع إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، وإلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١، مع تحسن الاقتصاد العالمي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مشاريع التعدين.

٣- الحق في الصحة

٣٩- لوحظ إحراز تقدم في تعزيز الحق في الصحة. وفي إطار الاستراتيجية الصحية الوطنية التي أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بدأ العمل بنظام الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة والأمهات الحوامل والمرضعات في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد أدى تطبيق برنامج الرعاية الصحية المجانية في نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى زيادة مطردة في عدد الأفراد الذين يحصلون على الرعاية الصحية المجانية. ومع ذلك، لا تزال هناك عوائق، وقد تم الإبلاغ عن عدد من وفيات الأمهات في مستشفى ماكيني الحكومي المركزي، بما في ذلك ١٢ حالة وفاة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وحدهما. وتشمل أسباب هذه الوفيات

عدم وجود طبيب أمراض النساء والقابلات في المستشفى، وغياب حس الالتزام في أوساط الممرضات والمرضى، والتأخر في الحصول على إذن بالدخول إلى المستشفى.

٤٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلق الرئيس "أسبوع صحّة الأم والطفل" الذي أُعطيت خلاله الأدوية مجاناً للأطفال في أنحاء البلد إضافة إلى توزيع ٣,٢ مليون ناموسية مجاناً على جميع الأسر في البلد، بغية الحد من ارتفاع معدل الإصابة بالملاريا بين الأطفال والحوامل والمرضعات. وقد بذلت الحكومة وشركاؤها جهوداً لمكافحة الحمى الصفراء، وأنفلونزا الطيور، وداء الفيل، وشلل الأطفال عن طريق توفير اللقاحات والعلاج مجاناً للجمهور. وفي تطور إيجابي آخر، ذكرت الأمانة الوطنية المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز أنه قد تم خفض انتقال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بنسبة ٢٥ في المائة في سيراليون، على الرغم من أن ٠٠٠ ١٠ شخص من بين ٠٠٠ ٤٨ مصاب بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، يتلقون علاجات مضادة للفيروسات الرجعية.

٤١- ومع ذلك، لا تزال جهود تعزيز الحق في الصحة تتعرض للتقويض بسبب عدم الحصول على مياه نظيفة والنقص في الأطباء والأدوية والمعدات. كما أن الأدوية المنتهية صلاحيتها والأدوية التي لا تلبي جودتها المعايير تؤثر تأثيراً سلبياً على الحق في الصحة؛ وفي مناسبات قليلة، قام مجلس صيدليات سيراليون بمصادرة وتدمير كمية من هذه الأدوية.

٤- الحق في التعليم

٤٢- يخضع قطاع التعليم في سيراليون للإصلاح في محاولة لتحسين نوعية التعليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبعد الأداء الضعيف للتلاميذ في الامتحانات الرسمية في عام ٢٠٠٨، أنشأت الحكومة لجنة غبامانجا للتحقيق في الأسباب وتقديم توصيات. وشملت تدابير الإصلاح الواردة في الورقة البيضاء التي أعدتها الحكومة بشأن تقرير هذه اللجنة، والتي قُدمت إلى الرئيس في آذار/مارس ٢٠١٠، في جملة أمور، عنصر تعليم إلزامي في مرحلة الطفولة المبكرة، وتمديد المرحلة الثانوية العليا لسنة واحدة، وتطبيق مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي في السياسات وفي التطبيق العملي على حد سواء، والإلغاء التدريجي لنظام النوبتين، ومراجعة ظروف عمل المعلمين. وقبلت الحكومة مختلف التوصيات التي طرحتها اللجنة، مثل تمديد ساعات التواصل بين المعلمين والتلاميذ في المدارس وتجريم القبول غير القانوني للتلاميذ الذين لم يحصلوا على علامة النجاح في الامتحانات العامة. وتجري كذلك مراجعة سياسة التعليم لعام ٢٠٠٤ بهدف تحقيق جملة أمور منها تعزيز فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته، فضلاً عن تحسين بقاء الفتيات في المدارس وإتمامهن للدراسة.

٤٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سنَّ البرلمان قانون لجنة سيراليون لخدمات التعليم (٢٠١٠) بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المؤسسات التعليمية، وتضمن القانون أحكاماً تتعلق بإنشاء لجنة تعليمية تعنى بتوظيف المعلمين في البلد وتطوير مؤهلاتهم

وتدريبهم وإدارة شؤونهم. ومن المتوقع عموماً أن يؤدي ذلك إلى جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية للخريجين، وتحسين تقديم الخدمات في القطاع التعليمي. وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لتحسين مستوى التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية، وضعت الحكومة سياسة يتم بموجبها توفير التعليم المجاني في المرحلة الثانوية للفتيات في المناطق الشرقية والشمالية، وتوفير الزي المدرسي والمواد المدرسية لهن من دون مقابل.

جيم - التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٤٤- تحسن التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠، على الرغم من أن عدداً من التقارير فات موعد تقديمها، ولا سيما التقارير التي ينبغي تقديمها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (تأخر التقرير الرابع الواجب تقديمه منذ ١٩٧٦)، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تأخر التقرير الأول الواجب تقديمه منذ عام ١٩٩٧)، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تأخر التقرير الأول الواجب تقديمه منذ عام ١٩٩٨)، ولجنة مناهضة التعذيب (تأخر التقرير الأول الواجب تقديمه منذ عام ٢٠٠٢)، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (تأخر التقرير السادس الواجب تقديمه منذ عام ٢٠٠٩).

٤٥- وتضطلع أمانة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية بمسؤولية تنسيق جميع الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات الدولية. وقد أُنشئت هذه الأمانة بفضل المشورة الفنية والدعم اللذين قدمهما قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. كما أنشأت الحكومة مجلساً مشتركاً بين الوزارات ليكون بمثابة هيئة رقابة.

٤٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، صادقت حلقة عمل استشارية وطنية نظمتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، على الوثيقة الأساسية المشتركة. وقد حضر الحلقة ممثلون من الحكومة، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الدينية، والسلطة الرابعة. ومن المنتظر أن يعتمد المجلس المشترك بين الوزارات هذه الوثيقة.

٤٧- وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أطلق رئيس سيراليون رسمياً مشاركة الحكومة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لأنه من المقرر استعراض الحالة في البلد في أيار/مايو ٢٠١١. وأجرت أمانة حقوق الإنسان في الحكومة مشاورات وطنية مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة فيما يتعلق بالتقرير القطري المقدم بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل. كما تم تشجيع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبقوة، على المشاركة الكاملة في الخطوات الرئيسية لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل

لبناء السلام في سيراليون/المفوضية السامية لحقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان في تنسيق تقديم الجهات المعنية للمعلومات إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، نظمت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ثلاث حلقات عمل إقليمية مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من جميع المقاطعات، تلتها حلقة عمل وطنية تشاورية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقدمت منظمات المجتمع المدني معلوماتها إلى الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

دال – آليات العدالة الانتقالية

٤٨- واجهت محاولات تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة تنفيذاً كاملاً عراقيل تمثلت في غياب الإرادة السياسية والنقص الحاد في التمويل. فقد مضت ست سنوات على نشر تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، ولم تُنفذ بعد عدة توصيات رئيسية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الفصل بين مكتب المدعي العام ومكتب وزير العدل، وإنشاء هيئة لمتابعة أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة، وإلغاء عقوبة الإعدام، ونزع صبغة الجريمة عن التشهير، ومراجعة الدستور وإلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة.

٤٩- بالإضافة إلى ذلك، لم يقدم برنامج سيراليون للتعويضات، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨ لفائدة مبتوري الأطراف، وضحايا العنف الجنسي، وأرامل الحرب من المدنيين، والأشخاص الذين أصيبوا بجروح خطيرة وضحايا الحرب من الأطفال، إلا استحقاقات جزئية لحوالي ٠٠٠ ٢٠ ضحية من بين الضحايا المسجلين البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٢، إضافة إلى تنظيم مناسبات رمزية تتعلق بالتعويضات على مستوى المجتمع المحلي. كما أنشأت حكومة سيراليون الصندوق الوطني الاستئماني للضحايا للمساهمة في صون البرنامج من خلال تمويل العلاج الطبي في حالات الطوارئ للضحايا الذين يعانون من أمراض تشكل تهديداً لحياتهم. وقد وردت منح إضافية من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل الأنشطة القائمة على أساس الائتمانات البالغة الصغر لضحايا العنف الجنسي) والحكومة الألمانية، لكن ثمة حاجة ماسة لمزيد من الدعم من المجتمع الدولي. فعدم مواصلة دفع التعويضات ينطوي على خطر تأجيج الغضب، لأن مصير الضحايا يتناقض مع مصير المقاتلين السابقين (الجناة المعلنين) الذين حصلوا على المساعدة المالية والتدريب كجزء من برامج التسريح وإعادة الإدماج.

٥٠- وبلغت محاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور من قبل المحكمة الخاصة عن الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في سيراليون، مرحلة متقدمة. فبعد الانتهاء من مرافعات الدفاع ورد الادعاء، تصدر الدائرة الابتدائية حكمها بناء على الوقائع الموضوعية، وهو حكم يتوقع إصداره في حزيران/يونيه ٢٠١١. أما الحكم بالإدانة إذا اقتضى الحال، سيصدر بعد

ستة إلى ثمانية أسابيع، تليه إجراءات الاستئناف. وقد توصلت الأمم المتحدة وحكومة سيراليون أيضاً إلى اتفاق جديد بشأن إنشاء محكمة خاصة للنظر في المسائل المتبقية تسهيلاً للانتقال من المحكمة الخاصة، بعد إغلاقها، إلى آلية النظر في المسائل المتبقية. وسيتم تكليف المحكمة الخاصة المذكورة بمحاكمة المتهم الوحيد الذي لا يزال طليقاً، وهو جوني بول كوروما، ما لم يتم تحويل القضية إلى المحاكم الوطنية، وبالحفاظ على المحفوظات وإدارتها، وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا، وتلبية الطلبات التي تقدمها سلطات الادعاء الوطنية للحصول على الأدلة، والإشراف على تنفيذ الأحكام، واستعراض حالات الإدانة والتبرئة؛ وتحريك قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وتوفير محامي الدفاع والمساعدين القانونيين لسير الدعاوى أمام المحكمة الخاصة للنظر في المسائل المتبقية، والاستجابة للطلبات التي تقدمها السلطات الوطنية فيما يتعلق بطلبات التعويض، ومنع المحاكمة مرتين على الجرم نفسه.

٥١- وقد حصل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على رأسمال أولي يبلغ ٠٠٠ ١٩٥ دولار لمساعدة الحكومة في إنشاء متحف للسلام داخل مجمع المحكمة الخاصة. ويتكون المشروع من ثلاثة عناصر هي: حفظ الوثائق المرتبطة بالعدالة الانتقالية، وبناء نصب تذكاري لضحايا الحرب، وبناء متحف يجسد المعاناة خلال الحرب والعملية الجارية الهادفة إلى تحقيق سلام دائم في البلد.

٥٢- وبالنظر إلى أحداث الماضي، ربما يكون التوازن الأفضل بين العدالة العقابية والجهود المبذولة لتعزيز الهياكل القائمة في مجالات مثل إقامة العدل والتعويضات قد أسهم في تحقيق نتائج أكثر فاعلية في تطوير قدرة البلد على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لذا، قد يكون من المناسب فتح النقاش حول كيفية ضمان أفضل تأثير لآليات العدالة الانتقالية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات المؤسسية. ويمكن، بعد ذلك، تطبيق الاستنتاجات التي تتمخض عنها هذه المناقشة على حالات أخرى متعلقة بمرحلة ما بعد الصراع.

٥٣- وفي أيار/مايو ٢٠١٠، اقترحت الحكومة تشكيل هيئة تحقيق في إعدام ٢٩ شخصاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في ظل حكم المجلس الوطني الحاكم المؤقت. ومع أن الحكومة أكدت عدم وجود أي دوافع سياسية لهذا التحقيق قائلة إنه يهدف بالأحرى إلى مكافحة الإفلات من العقاب، فإن أعضاء بارزين في حزب شعب سيراليون قالوا إنه يستهدف قياديي الحزب، بمن فيهم بعض المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢. ورأوا أنه مخالف لاتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٩ الذي يمنح عفواً عاماً عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية. وعلاوة على ذلك، قالت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون إن التحقيق غير ضروري لأن لجنة الحقيقة والمصالحة استعرضت ظروف تلك الإعدامات على نطاق واسع. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، لم تتخذ الحكومة أي خطوة أخرى فيما يتعلق بهذه القضية.

رابعاً – أنشطة قسم حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان

٥٤- نُفذت أنشطة الرصد وبناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم المالي والتدريب وأنشطة التوعية بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة. كما قدم القسم الدعم اللوجستي مثل استئجار مساحات مكتبية، ووسائل اتصال، بما في ذلك وسائل نقل، والأثاث لفائدة لجان حقوق الإنسان في المقاطعات. ونُفذت أنشطة دعوية وتوعوية، تشمل برامج إذاعية، وأنشطة مع التلاميذ في المدارس، وحلقات عمل ودعم للشركاء في الاحتفال بأيام حقوق الإنسان، والانخراط المباشر في عمل عدد من المؤسسات.

ألف – رصد حقوق الإنسان

٥٥- واصل قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان وأجرى رصداً دورياً لإجراءات المحاكم، فضلاً عن عمليات تفتيش السجون وزنازين الشرطة. ونوقشت المسائل المحددة في عمليات الرصد مع السلطات الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية بهدف إشراك السلطات المختصة في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وشكلت الاجتماعات الأمنية الدورية على صعيد المقاطعات والمناطق محافل هامة لمناقشة تلك القضايا. كما أجرى القسم عملية رصد مشتركة مع لجان حقوق الإنسان في المقاطعات، ولجنة حقوق الإنسان، تهدف إلى بناء القدرات الوطنية لرصد حقوق الإنسان.

باء – بناء القدرات والمساعدة التقنية

٥٦- تم تدريب ما يقرب من ٦٠٠ من موظفي إنفاذ القانون، ووُضع منهج لتدريب قوات الأمن في مجالي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وبالمثل، تم تدريب ٢٨٠ عضواً من أعضاء لجان المقاطعات، فضلاً عن ٢٧٥ مستفيداً آخر من المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. ونُفذ سبعة عشر نشاطاً للتوعية باتفاقية حقوق الطفل في المدارس لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٦ تلميذ، وأثَّر العمل مع ٢٥٠ امرأة من القيادات النسائية التقليدية فيما يتعلق بموضوعي تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف ضد المرأة تأثيراً كبيراً في تغيير مواقفهن تجاه تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وقُدمت المساعدة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، وأمانة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية.

جيم – الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية ووكالات الأمم المتحدة

٥٧- جرى تعزيز الشراكات الثنائية مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك أمانة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون، واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، والشرطة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون. ووُضعت الصيغة النهائية لمشروع مذكرة تفاهم مع لجنة حقوق الإنسان لتقديم الدعم التقني لإنشاء مديرية لرصد حقوق الإنسان داخل اللجنة، وتطوير أدوات الرصد، وتدريب الموظفين على رصد حقوق الإنسان. كما شكلت لجان حقوق الإنسان في المقاطعات، التي تضم ائتلافات لمنظمات المجتمع المدني في جميع المقاطعات الأربع عشرة في البلد، جزءاً لا يتجزأ من شراكات القسم الثنائية. ولعب القسم دور المراقب في اجتماعات اللجان الأمنية للمقاطعات والأقاليم.

٥٨- ولعب قسم حقوق الإنسان دوراً رئيسياً في تنفيذ البرنامج الثاني "الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان"، في ظل الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة. وخارج الأمم المتحدة، يتشارك قسم حقوق الإنسان مع لجنة حقوق الإنسان في ترؤس اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان الذي أُنشئ في عام ٢٠١٠. ويَجمع الفريق العامل أطرافاً فاعلة في الأمم المتحدة وجهات مانحة وسفارات ومؤسسات وطنية ومنظمات دولية غير الحكومية ومنظمات مجتمع مدني لمناقشة الأولويات وتحديد الثغرات وضمان التنسيق وتعبئة الموارد وغيرها من الأنشطة.

خامساً – التحديات

٥٩- حققت سيراليون تقدماً في بناء القدرات فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أدى التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدراج بعض القوانين الأساسية في مجال حقوق الطفل والمرأة في التشريع المحلي إلى تحسين الإطار القانوني لحماية حقوق الفئات الضعيفة. ويسهم إنشاء لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن حقوق الإنسان في تزويد الدولة بهيكل مؤسسي للتعامل بشكل أفضل مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وتمثل جهود الحكومة في معالجة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من خلال خطة للتغيير، وكذلك الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة التحديات في مجالات الصحة والتعليم بعض التطورات الإيجابية.

٦٠- بيد أن مستوى الفقر في سيراليون مرتفع للغاية، والتنفيذ الفعال لاستراتيجية الحد من الفقر يعتمد على تعبئة الحكومة للموارد، وكذلك على الدعم المقدم من الشركاء الدوليين. وتواجه لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان صعوبات

مالية هائلة تحد من قدرتها على الامتثال لمهامها. ولا تزال العادات والتقاليد تعيق التنفيذ الكامل للقوانين الهادفة إلى تعزيز حماية الأطفال والنساء، ولا تزال الممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتمييز بين الجنسين منتشرة على نطاق واسع. ولا يزال انخفاض معدل الملاحقات القضائية، والتسويات خارج المحكمة وتدخل الزعماء التقليديين في المسائل القضائية يقوض العملية القضائية، ويتيح بالتالي مجالاً للإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وحتى الآن، لم تُنفذ القوانين الثلاثة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي سنت لإعطاء المرأة حقوقها، بما في ذلك قانون مكافحة العنف المترلي، تنفيذاً كاملاً.

٦١- ولم تحرز عملية إصلاح القوانين، بما في ذلك عملية المراجعة الدستورية، تقدماً يذكر. ولم يتم بعد تنفيذ برنامج التعويضات، بما في ذلك التوصيات الحاسمة التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة. ويمثل إلغاء عقوبة الإعدام، وتعديل بعض الأحكام التي تنطوي على تمييز صارخ في الدستور جزءاً من القضايا التي لم تُعالج بعد، إلى جانب العقبات الأخرى القائمة التي تعيق التمتع الكامل بالحقوق المدنية، مثل الحكم المتعلق بإثارة الفتنة. وحصل تقدم بطيء في تكييف صكوك حقوق الإنسان الدولية التي تم التصديق عليها، وفي الوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات.

سادساً - التوصيات

٦٢- **ينبغي لحكومة سيراليون القيام بما يلي:**

- **ضمان الدعم الكافي للجنة حقوق الإنسان لتمكينها من ممارسة مهامها على نحو كامل؛**
- **تعزيز قدرة أمانة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية من خلال تعيين منسق مدرب ودائم، وتوفير مخصصات كافية من الميزانية؛**
- **ضمان دعم وتعزيز قدرة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التي يمثل دورها المفتاح لضمان سن القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان؛**
- **ضمان التنفيذ الكامل، وفي الوقت المناسب، للتوصيات الأساسية في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك:**
  - **إقامة هيئة متابعة لأعمال لجنة الحقيقة والمصالحة؛**
  - **الانتهاء من عملية مراجعة الدستور، بما في ذلك إلغاء الأحكام التمييزية الواردة فيه، وإلغاء عقوبة الإعدام؛**
  - **فصل مكتب المدعي العام عن مكتب وزير العدل؛**

- استكمال برنامج التعويض ودفع الاستحقاقات لضحايا الحرب؛
- نزع الصبغة الإجرامية عن التشهير؛
- تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي طرحت في تقاريرها عن حالة حقوق الإنسان؛
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات والسياسات العامة، بهدف القضاء على الممارسات التقليدية الضارة؛
- تعزيز الهياكل القضائية، وتوفير الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء وظائفها بشكل صحيح.

٦٣- وينبغي للمجتمع الدولي القيام بما يلي:

- دعم حكومة سيراليون في تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه تنفيذاً كاملاً؛
- توفير الدعم المالي الكافي للإجراءات المتصلة بحقوق الإنسان للتأكد من امتثال حكومة سيراليون لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛
- ضمان الدعم المالي الكافي لمساعدة حكومة سيراليون في استكمال برنامج التعويضات ودفع الاستحقاقات لجميع ضحايا الحرب.